السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 20 آب 2015 ـ الموافق 5 ذي القعدة 1436 هـ ـ العدد 13150

AS-SAFIR Arabic political daily - August 20, 2015 N° 13150

1 | 17

أعلن في مصر عن «إصلاح كبير للتعليم» يقوم على إلغاء الدروس الخصوصية التي تحولت إلى مؤسسة كبرى بينما تقهقرت المدرسة الرسمية. فما الأمر حقاً؟ نصان.
2

العراق ينفض اليأس: قصة التحركات الطويلة، بانوراما الاحتجاج والمطالب. وصياد الفاو المنحدر الى سائق تاكسي: بورتريه. وفي «الزاوية الحمرا»، قانون الإرهاب الجديد في مصر.. ونظام الصحافة.
3

استقلال البحرين.. المنسي. حدث في 14 آب/ اغسطس، ولكن سلطات المنامة لا تحتفل بالمناسبة ولا تعدّها وطنية. لماذا؟ وفي «بألف كلمة» كاريكاتير عن الوضع في العراق.
4

فشل «النخبة» في العراق

للمرة الأولى، يواجه النظام القائم في العراق تحدياً قوياً على المستوى الشعبي، عبّرت عنه الاحتجاجات التي شهدتها بغداد ومدن العراق الجنوبية، والتي بدت مفاجِئة للطبقة السياسية في زخمها إلى الحدّ الذي فرضت عليها تغيير أجندتها والبدء بالحديث عن الإصلاح.

يخبرنا الصحافي العراقي المثابر مصطفى ناصر أنّ أفواج حمايات رئيس الجمهورية ونوّابه تتكون من 2750 عنصراً، وأنّ مجموع عناصر الحمايات في الهيئات الرئاسية الثلاث (رئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان ورئاسة الوزراء) بلغ 21 ألف عنصر، كما أنّ البرلمان خصّص لكل نائب 20 عنصر حماية (يحتفظ كل نائب بعشرة منهم بعد تقاعده) و5 سيارات مصفحة.. وأن مصروفات الحماية والنفقات الشخصية لرئيس البرلمان ونائبيه تقدر بـ 6.8 مليار دينار عراقي، بينما يبلغ مجموع ما تكلفه نفقات الحماية والعلاج والمخصصات ومنح السفر لبقية أعضاء مجلس النواب 2.94 مليار دينار عراقي، ويأخذ كل نائب ووزير ومسؤول من الدرجة الأولى، بما في ذلك أولئك الّذين عملوا في مناصبهم لبضعة أشهر، مرتباً تقاعدياً ضخماً يستخدمونه عادةً لتمويل إقاماتهم خارج العراق.

هذه أرقام اعتاد العراقيون تداولها للإشارة إلى مدى استهتار تحالف النخب القائم ذاك بثروات البلد. غير أنّها لا تمثّل سوى الشكل المقنن لهذا الاستهتار وجزء يسير من الميزانية (لكنه الجزء الذي يكشف عن طبيعة تلك النخب والمنظومة الأخلاقية التي تحرِّكها). الأرقام الأكبر هي تلك التي تتعلق بالتعاضدات التي نشأت بين القوى السياسية المهيمنة وطبقة من رجال الأعمال التي أثْرت بشكل فاحش اعتَماداً على عقود الدولة أو الرخص الحكومية والوساطات، والتي أسهمت تدريجياً في خلق تكافلات سياسية ـ مالية كرست محاصصة السلطة والموارد.

صناعة النخب

في دفاعه عن التوافقية كنظام ديمقراطي نموذجي لـ«المجتمعات المنقسمة»، يقول اريند ليبهارت أن استقرار هذا النوع من النظم يَتطلب تحالفاً نخبوياً (Elite Cartel) بين قوى تمثل «الجماعات» الفرعية وتتفق على تقاسم السلطة فيما بينها. تعرّضتْ أفكار ليبهارت إلى الكثير من النقد الذي ذهب بعضه إلى التشكيك بمدى انطباق النماذج التي طرحها (وبشكل خاص هولندا والنمسا) مع إطاره النظري للديمقراطية التوافقية، وركز جزء آخر من النقد على إخفاقه بتحديد ما الذي يقصده بالمجتمعات المنقسمة، وكيف نفرِّق بين «الانقسام» و «التنوع»، ولماذا نفترض أن الانقسام هو إثني أو مذهبي فقط وليس طبقياً مثلاً، بينما رفض آخرون المقدمة التي انطلق منها وهي أن تحالف النخب سيجلب الديمقراطية والاستقرار عبر تراكم التجربة.

غير أنّ النقد النظري وحده يظل ناقصاً ما لم يستند إلى تحليل نتائج التجربة الفعلية للنموذج. وقد شاءت الأقدار أن يكون العراق مختبراً مهماً لبعض من أهم فرضيات النظرية التوافقية، ومكاناً خصباً لديمقراطية تقوم على تحالف النخب.

تفترض أطروحة ليبهارت أن هناك نخباً موجودة تمثّل جماعات ثقافية منفصلة عن بعضها بوضوح، تتفق فيما بينها على تشكيل تحالف حاكم يأخذ بالاعتبار مطالب ومصالح كل جماعة ولا يتسبب بتهميش الأقليات. جرى تطبيق هذه المفاهيم عراقياً بفعل خليط من التفكير الاستشراقي السائد في الذهنية الأمريكية عن كون العراقيين إثنيات وطوائف في الأساس، وبفعل مشاريع مصلحية لقوى المعارضة السابقة التي كانت مسكونة بهاجس عدم تكرار هيمنة النخب العربية ــ السنية وتهميشها للكرد والشيعة. أطلق ذلك صيغاً من ممارسات الديمقراطية التوافقية أسهمت بصناعة نخب جديدة، وتعميق الفصل بين الإثنيات والطوائف بشكلٍ لم يكن قائماً قبلها، وبتأكيد فكرة التمثيل الإثني والطائفي على حساب تمثيل مصالح المواطنين.

وبلغ الوضع في العراق اليوم حدّاً صار البعض يجادل فيه بأنّ الحل هو بالانتقال إلى التوافقية الصلبة وفق النموذج البوسني (أي إلى مزيد من الفصل بين الكيانات الإثنو ــ طائفية الثلاث، وهو فصل قائم تقريباً بحكم الأمر الواقع)، لأن إمكانية العودة إلى مرحلة ما ــ قبل التوافقية لم تعد متاحة. لكن هذا التحول بالتحديد هو الذي بدأ يهدد النخب التي صعدت في ظل التوافقية الجزئية التي سادت خلال السنوات الماضية. فتلك النخب رهنت استمراريتها بمواصلة تعبئة «جماعاتها» وراء مخاوفها، ولمواجهة الخطر الذي تمثله الجماعة الأخرى، وتأجيل المطالبات «غير المصيرية» والحياتية لحين حسم الصراع. لكن مع الانفصال المتزايد بين «الجماعات»، وخضوع كل منها لسلطة مغايِرة، وحتى مع وجود الخطر الذي يمثله داعش، تتراجع قدرة تلك النخب على استخدام التخويف لاستدراج الخضوع، خصوصاً إنْ ترافق ذلك مع أزمة اقتصادية تمنعها من استيعاب القوى الجديدة الصاعدة والمطالب المجتمعية المتزايدة في مجتمع شابّ يدخل مئات الآلاف من أبنائه سوق العمل سنوياً ليصطدموا بضيق الفرص وبابتلاع الساحة من الحيتان الكبار.

باسم مجدي ـ مصر

الفساد كنظام

من الخطأ القول طبعاً أنّ التوافقية هي التي تسببت بذلك، لأن بإمكان صور الفساد هذه أن تظهر في كل أنواع أنظمة الحكم. لكن من الصحيح القول أنّ التوافقية بفهمها المحدود للديمقراطية سهّلت تكوين إقطاعيات حزبية في مؤسسات الدولة وقوضت إمكانية «المحاسبة» التي تمثل عنصراً أساسيا لأي نظام ديمقراطي. فاقتسام الدولة إلى إقطاعيات يعني بالضرورة اتفاقاً على حصانة كل قوة بالتحرك في مجالها. ولأن البرلمان نفسه صار جزءاً من نظام الإقطاعيات، فإنّه فقد دوره كهيئة رقابة ومحاسبة، بل وبات الرمز الأول للفساد في نظر الكثير من العراقيين.

لا شيء يعبر عن ذلك بفجاجة أكثر من استئثار أحد الأحزاب الحاكمة، عبر علاقاته التجارية، بعقود «صبّات الكونكريت» (المكعبات الإسمنتية) التي ملأت شوارع العراق كأحد طرق السيطرة على الأمن وانفجار السيارات المفخخة (وعملياً يعني ذلك أن استمرار هذا المشروع يتطلب استمرار انفجار تلك السيارات). كذلك الأمر مع صفقة «السونارات» الخاصة بالكشف عن المتفجرات والتي أصبحت فضيحة على مستوى عالمي حينما حكمت محكمة بريطانية بالسجن على مُصنِّع تلك الأجهزة بسبب ثبات زيفها.. لكنها ظلّت تُستخدم في العراق، بل إن أحد رجال الأعمال المتورطين بالصفقة أصبح غنياً بما يكفي ليؤسس حزبا سياسيا ويدخل الانتخابات ويفوز بمقاعد في البرلمان.

يقول الباحث في مجال سياسات الطاقة في الجامعة الأمريكية في السليمانية، بلال وهاب، في أطروحته للدكتوراه حول إدارة النفط في العراق، إنّ الإدارة الإقطاعية للريع النفطي أنتجت نظاماً لم تعد فيه المؤسسات الدستورية قادرة على العمل وفق ما يفترضه بناؤها القانوني، وإن ما تشكّل في العراق هو نظام شبَكي تمّ بموجبه تقسيم عوائد النفط بين شبكات التعاضد السياسي ـ المالي المتكوِّنة من النخب والأتباع في إطار علاقة زبائنية بحتة، وإن المحاسبة الوحيدة الممكنة في مثل هذا النظام هي تلك التي تحدث بين الشبكات التي تحاول كل منها منع الأخرى من الاستحواذ على حصة أكبر.

تمكّن هذا النظام من الاستمرار والنمو في الفترة الماضية بسبب توافر عوائد مالية ضخمة من صادرات النفط الذي حافظ على أسعار عالية خلال سنوات، ولم تكن النفقات العسكرية بالضخامة التي أصبحت عليها مع بدء الحرب الشاملة مع تنظيم داعش، كما أنّ تلك الشبكات كانت في طور التكوين ولم تستكمل بعد اقتسام كل فضاءات السلطة، بل هي استغلت الفائض لصناعة مؤسسات جديدة لتدوير مزيد من العوائد وتوسيع شبكات الأتباع الخاصة بكل منها.

لكن منذ دخول العراق مرحلة التقشف، مع تراجع أسعار النفط (إلى نصف ما كان عليه ثمن البرميل)، بدأت إشكاليات هذا النظام بالتضخم. فقدرته على إدارة الصراع بين شبكاته تتراجع، والفضاءات المفتوحة لاستيعاب الطلب الاجتماعي عبر التوظيف في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، والحفاظ في الوقت نفسه على القيمة الاقتصادية الجيدة لتلك الوظائف، أخذت تنغلق. والأهم من ذلك، أنّ مرحلة الصراع مع داعش أفرزت لأول مرة خيارات بديلة عن تلك التي صنعتها النخب الجديدة. فقد أدرك الكثير من الناس أن الدولة غير قادرة على الدفاع عنهم وأن الأمر تطلب تشكيل جيش مواز باسم الحشد الشعبي لمواجهة داعش، وأصبح هذا التشكيل غير الرسمي يصنع معنىً جديداً للشرعية ومعادلة مختلفة لتوزيع القوة ويتأثر بمطالب قوى صاعدة غير راضية بالحصص المقررة لها في التوزيع الإقطاعي للسلطة.

«النخبة والمجتمع»

في ظل هذه الظروف، يصبح من الصعب تخيل بقاء النموذج الليبهارتي عن «تحالف النخبة» في العراق بشكله الحالي ما لم يجرِ تحوير كبير فيه أو ما لم ينتقل البلد إلى التوافقية الصلبة التي تحوِّله إلى دولة كونفيدرالية تدير العلاقات بين كيانات منفصلة عن بعضها. تحتاج شبكات الزبائنية إلى النمو كي تحافظ على بقائها، وعندما تنحسر الموارد فإنّ قدرتها على النمو تتراجع مما يدفعها إلى الاصطدام ببعضها، وهو ما أدّى في حالة العلاقة بين إقليم كردستان وبغداد إلى تأكيد الانفصال الاقتصادي مع شروع الإقليم بتصدير نفطه وجزء من نفط كركوك بمعزل عن الحكومة الاتحادية، وتوقف الأخيرة عن إعطائه حصته من الميزانية. لكن التزاحم أخذ ينتقل إلى داخل «الجماعات» بشكل صراعات بينية شيعية ــ شيعية وكردية ــ كردية، وبسبب التنافس بين الشبكات على حصص تلك الجماعات. وينتج هذا التنافس بدوره المزيد من السخط الاجتماعي لأنه يكرس حالة الانقطاع بين هواجس النخب ومطالب المجتمع.

هكذا خرج الناس الى الشوارع في صيف العراق الحار، حيث كشفت أزمة الكهرباء المتواصلة منذ عقود عن عورات هذا النظام وعجزه عن أن يكون نظاماً فاعلاً لإدارة المصالح والحاجات الاجتماعية، محتجين على النخبة وفسادها، ومُجردينها، ولو رمزياً، من الشرعية التي تدّعيها لنفسها كنخبة ممثلة للجماعات. تصرف المحتجّون كمواطنين وليس مجردَ أعضاء لجماعة خائفة. غير أنّ الشيفرة التي تشكّل عليها النظام التوافقي تظل عاجزة عن استيعاب مطالبهم لأنها تشكلت على أساس سياسات الهوية لا سياسات المواطَنة.

علمتنا دروس «الربيع العربي» أن الاحتجاجات قابلة لأن تُستثمر لمصالح سياسية ضيقة وتجرَّد من محتواها الحقيقي كاعتراض مجتمعي على فشل النخبة. وفي الحالة العراقية هي أيضا اعتراض على فهم ضيق للديمقراطية باعتبارها عملية إجرائية لا نظاما للتعبير عن حاجات المواطنين. وقد بدا واضحاً أن بعض الشبكات المتصارعة داخل النخبة تسعى لاستثمار موجة الاحتجاجات لتحسين وضعها في معادلة توزيع القوة والثروة، كما هو حال بعض الجماعات الدينية كـ «عصائب أهل الحق» التي تسعى لتوظيف شرعية عضويتها في الحشد الشعبي من أجل تقوية وضعها السياسي عبر الدخول على خط الاحتجاج. لكن ما لا يقلّ وضوحاً هو أن الاستمرار المحتمل للأزمة الاقتصادية وتراجع الموارد يمهد لمرحلة جديدة من الصراع داخل «الجماعات» المفترضَة قد تؤشر إلى بدايات النهاية للقيم السياسية ومعادلات القوة التي أُسست لـعراق ما بعد 2003.

حارث حسن

باحث من العراق

صواريخ من ورق

قاموس سوري جديد لأولاد البلد

لم يعد العمل في مدارس مدينة حلب، أو ما تبقى منها، له ألقه التربوي. لقد تغيّرت أحوال الطلاب وتبدّلت طرائق تفكيرهم، فصاروا يحاصرونني دائماً بأسئلة من الصعب أن أجيب عنها، ويطالبونني أيضاً بموضوعات جديدة، وبشرح مفردات وعبارات من الضروري تفسيرها، وتجاوز الكتاب المدرسي المقرر، خاصة عندما يعكر صفو الدروس دويّ القذائف وأصوات الرصاص، فيرتعد طلاب الصف، وهم يتمايلون مترنّحين بهلع وخوف، في طقوس من الصراخ والعويل. أتأمل وجوههم المصفرّة من شدة الرعب، فأقف عاجزاً عن فعل أي شيء، متوقعاً هبوط السقف على رؤوسنا وموتنا تحت الأنقاض. يتدخل مدير المدرسة صارخاً «ما في شي، تابعوا الدرس، الوضع تحت السيطرة»، ثم يلتفت إليّ مؤنّباً: « أستاذ، اضبط صفك، إنها محاولة تسلّل فاشلة باتجاه المناطق الآمنة»، ويعود صارخاً مرة أُخرى «كمّلوا الدرس، تمّ دعس الخونة، الوقت من ذهب». ورغم مأساة ما يجري، لا أمتلك الشجاعة لأنقض عليه بأسئلة كثيرة تجول في بالي.

ممنوع الحكي بالسياسة في الصف

كيف سوف أكمل دروس اليوم، والوضع يزداد تدهوراً في البلد، فأكثر من خمسة آلاف مدرسة أغلقت أبوابها، وأكثر من مليون طالب مشتتون في الخارج، فيما المدير يُطمئنني ويحدثني عن «مشروع الدعم النفسي والاجتماعي»، وعن مشروع دورات صيفية مكثفة «لترميم معارف وخبرات ومهارات الطلاب». وكيف سوف أكمل دروس العام الدراسي، ويوماً بعد يوم تكبر دائرة النار، وتحرق الأخضر واليابس، وتلتهم الأبرياء والخطأة معاً. لم تترك شيئاً لمستقبل الأولاد الذين يحملون لي أسئلة كثيرة أتهرّب من الإجابة عنها، بحجة أنّه لا يجوز الكلام بالسياسة داخل الصف: «أستاذنا ليش هيك صار بالبلد، ليش فقد صديقنا حسن ساقه اليمنى، ليش صارت حدائق المدينة مقابر، ليش تدمّرت أسواق المدينة القديمة..؟». ويوماً بعد يوم يتغيبون باستمرار، ولكل غائب منهم قصة يتم، أو إصابة بشظية، أو نزوح وسفر، أو حمل السلاح والالتحاق باللجان الشعبية. يقصّون عليّ أخبار ما يشاهدونه، وما يكتبونه في صفحات فيسبوك المؤيدة والمعارضة، والتي تعكس شرخاً حاداً بينهم يبدو من الصعب تجاوزه. وعندما يجدونني عاجزاً عن ضبط الصف، سرعان ما تنشب فوضى كبيرة، فيتخاصمون بأصوات عالية، ويشرعون في صنع الصواريخ الورقية، ويخرجون من حقائبهم سيوفاً ومسدسات بلاستيكية، وينقسمون إلى أكثر من كتيبة مقاتلة، لكل واحدة قائدها العسكري واسمه الحركي، ويتخذون من المقاعد متاريس، وهم يتصارعون مهددين باقتحام غرفة المدير وتحريرها. صدق المدير، «اضبط صفك».

المدير يأمر

تسقط قذيفة أخرى وتتطاير شظاياها إلى باحة المدرسة، فيعلو صوت المدير ملعلعاً: «كملوا الدرس في الطابق الأرضي، الوقت كالسيف». أردّ عليه «منذ أكثر من ثلاث سنوات ونحن لم نصعد إلى صفوف الطابق الأول ولا إلى صفوف الطابق الثاني لاحتياطات أمنية، أليست هذه تعليماتك؟». ومع حضور سيارة الإسعاف، ينفي المدير أمام الطلاب وجود أية إصابات بشرية، ويصر أنّ الأضرار مادية فقط. ولكن ماذا حملت سيارة الإسعاف؟ وماذا كانت تحتوي تلك الأكياس البلاستيكية الكبيرة؟ ومن أين جاءت تلك البقع الحمراء المتناثرة في باحة المدرسة؟ لا أحد يجيب، وكأنّ مشاهد الموت وتناثر الأشلاء أو الإصابة بشظية أو رصاصة طائشة، صارت أمراً مألوفاً وطقساً يومياً.

أعود إلى البيت وأنا أحمد العناية الإلهية ألف مرة أنّ طلاب الفوج الصباحي بخير، وإنْ لم نستطع إكمال الدروس كما يجب. ولكن يبقى البال مشغولاً على طلاب الفوج المسائي، فالاشتباكات لم تهدأ بحلب منذ تموز/ يوليو 2012. ماذا عن أحوال الطلاب الآخرين في عدن وصنعاء وسيناء وبنغازي والموصل، وقائمة طويلة من أسماء المحافظات والقرى التي تلتهمها النزاعات المسلحة؟ يُطاردني صوت المدير وأنا داخل بيتي، صارخاً في وجهي «بالحجر ولا بالبشر». أحاول أن أقنع نفسي، وأن أرطّب خاطري، فما قيمة أسواق العطّارين والصيّاغ والقطن والطرابيشية والجوخ والعبي.. في المدينة القديمة، وما قيمة كل خاناتها: «الجمرك، الوزير، الحرير، النحّاسين، الصابون، والشونة..»، وكل مقاهيها الشعبية أمام القلعة، بدون الإنسان؟ ولو تدمّرت كلها، وهذا يعني أنّ معالم حلب الأثرية بكل نبضات ذاكرة حجرها، وبكل ازدهارها التجاري والصناعي منذ تأسيس أقوى مملكة في الشرق بالألف الثاني قبل الميلاد، صارت خراباً وأرض يباب. وعلى رأي السيد المدير: «المهم الإنسان، وكلها سوف ترجع وتتعمّر من جديد».

تحضير درس الغد

أتجاوز تبريرات المدير التي لا تُطاق، وأحلامه السعيدة بإعادة إعمار المدينة إسمنتياً من جديد ورفع الأنقاض، ورسم تصاميم ترميم إنسانيتنا وترقيعها. وعلى إيقاع أصوات القذائف من شرق حلب ومن غربها، أبدأ تحضير دروس يوم غد، حسب الخطة الدراسية الحافلة بموضوعات التعبير الكتابي عن هطول المطر في الشتاء، وزقزقة العصافير في الربيع، وعن وصف رحلة صيفية إلى البحر. يجب الالتزام بتعليمات مديرية التربية. لكنني تجاوزت كلّ الخطط والتعليمات، ولو اعترض المدير، فالطلاب يسخرون كل يوم ممّا تحتويه كتبهم المدرسية. ولأنني لا أريدهم أن يطلقوا صواريخهم الورقية، ولا أن يشهروا سيوفهم وأسلحتهم البلاستيكية بوجهي ولا بوجه أيّ أحد، بدأنا معاً اختيار موضوعات تشكل بديلاً عن غياب الأنشطة الصفّية وغير الصفّية، التي تأثرت كثيراً بسبب الحرب وبسبب الكثافة الصفية والدوام النصفي، في محاولة لكي تشكل بديلاً عن دروس التربية الرياضية والموسيقية والفنية التي أمست شبه غائبة، وبديلاً عن الرحلات المدرسية التي كانت إلى قلعة حلب ومتحفها الوطني، أو إلى معاملها الصناعية.

تغيرت أحاديث الطلاب داخل الصف وخارجه. لم يعودوا يهابون المدير، ضجروا من حفظ قصائد الفخر وأسلوب المدح والهجاء وقواعد الممنوع من الصرف.. صاروا مولعين بكتابة قصص مروّعة، تعكس ما يشاهدون وما يسمعون أنه يجري في مدينتهم، وأيضاً ما يجري في مصر واليمن والعراق وليبيا ...، وكان يحلو لبعضهم أن يحنّ إلى حارته التي نزح عنها، فيكتب مستذكراً رفاقه وجيرانه الذين لم يعد يعرف عنهم شيئاً. أو يكتب مستذكراً بنت الجيران ورسائل الهيام والغرام..

تحفل كتاباتهم بمفردات وعبارات جديدة، ليست موجودة في المعاجم العربية، القديمة والمعاصرة. وهي بعيدة عن أحلام أعمارهم التي امتزجت بكل تفاصيل أيامهم القاسية: «شبّيح، قنّاص، تشويل، داعش، جبهة النصرة، صاروخ محلي الصنع، صاروخ أبو شخرة، مدفع جهنم، حل سياسي، حسم عسكري، مناطق ساخنة، مناطق آمنة، براميل متفجرة، حزام ناسف، أمير جماعة، جهاديون عرب وأجانب..»، ممّا يتطلب أن يكون أساتذة المرحلة الراهنة على دراية تامة بوقائع الحروب الأهلية وفنون العلوم العسكرية وخرائط خطوط التماس بين حارة وأخرى، وبين مدينة وقرية. فلغة الحرب الدائرة دخلت إلى كل مدرسة وإلى كل صف، بل جلست على كرسي السيد المدير، وصارت قاموساً جديداً لأولاد البلد. أفٍ، ما هذه القسوة؟

موسى بيطار

كاتب من سوريا

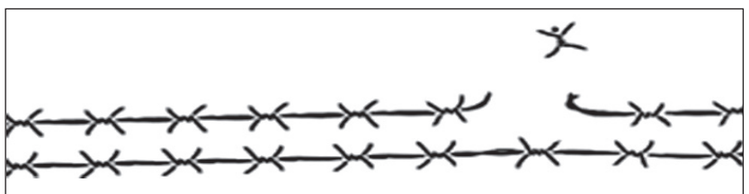

لعلّه!

سيُقطِّب الجادّون وجوههم، وسيعترض شتى أنواع الخبراء: لا يوجد «لعلّه» في السياسة ولا في الاجتماع، فما بالك بالتاريخ... ولكن، لعلّ ما يجري في العراق هذه الأيام يكون مبتدأ ـ للمرة الألف ـ لطوي صفحة العفن والعجز والخراب والاستباحة المتمدّدة كلها ليس فوق بلاد الرافدين فحسب، بل وفوق المنطقة بأسرها، موحية أن ارتضاءها هو عين الواقع، وأنه وعلى كل حال، فلا يوجد شيء خارج حيثياتها. «لعلّه».. ليس من قبيل التفاؤل الأبله، ولا من قبيل السذاجة الداعية للقفز فوق «الشروط» (غير المتوفرة) أو التخفف من وطأة قوى الشر (الطاحنة). فإمكانية «لعلّه» قائمة دوماً، بدلالة أمثلة من التاريخ والجغرافيا هي على نقيض ما يُشاع بابتذال عن «الحتمية» الضيقة والأحادية لوجهة تحقق الواقع. ثم إنه، وثانياً، فسوى ذلك كارثة: عاد الأميركان يتكلمون بقوة عن تقسيم العراق باعتباره الحل «الواقعي» الوحيد، لأنه «لعلّه» يمحو آثار جريمتهم الكبرى أو يموِّهها. عاد داعش ومَن يقف وراءه يُرسلون شاحنة كبيرة (هذه المرة) لتنفجر في سوق مدينة الصدر فتوقِع مئة قتيل دفعة واحدة، فـ «لعل» ذلك يستفز «الشيعة» فيلتفتون إلى الانتقام من أول مَن تقع أيديهم عليه، وتضيع الطاسة. عاد «مجهولو» السيارات السوداء رباعية الدفع يطلقون الرصاص على المتظاهرين في البصرة، فيقتلون بغاية الترويع، وعاد قادتهم يتكلمون عن المتظاهرين كـ «أعداء الدِّين» لعلّهم يحْرفون الإدراك العام لصلب المشكلة الذي جسَّده شعار التظاهرات في طول البلاد وعرضها: «باسم الدِّين باكَونا ـ سرقونا ـ الحرامية».. وعاد المالكي والنجيفي (الزوم التوازن المذهبّي) يستخدمان تعابير واحدة لوصف «المؤامرة» التي يتعرّضان لها، وأنهما ضحية.. «خطيّة» (حرام باللهجة)، لعلهما ينجوان من المحاسبة.

ماذا بعد؟ لعله يتحقق فحسب القَدْرِ القليل من الإصلاحات التي يقررها رئيس الوزراء كل يوم تحت ضغط الانفجار الشعبي. ولأن الفساد تغوّل، فحتى ذلك القَدْرِ جيد جداً. لعله لن يسقط نظام المحاصصة أو ما يُسمّى بـ «العملية السياسية»، إسِّ كل المصائب، الوطنية والاجتماعية والاقتصادية، وركيزتها. ولكن لعلّه يتزعزع. ولعل ذلك كله يمنح العراقيين ما يستحقه بلدهم المنكوب من ثقة بديناميته الاستثنائية الخلاقة، فينتقلون لمزيد مما لا بدّ منه، وعلى رأسه تلمّس أطر التوافق الوطني التأسيسي بعد كل تلك الأهوال. لعلّه!

نهلة الشهال

العربي
السفير

قضية

2 مليار دولار تسحبها أسبوعياً السعودية من احتياطيها النقدي الأجنبي لتغطية نفقاتها الحربية في اليمن، وذلك منذ أيلول/سبتمبر 2014 حتى حزيران / يونيو 2015، بحسب ما ورد في تقرير لصحيفة الإندبندنت البريطانية، ما أدى الى انخفاض الاحتياطي النقدي السعودي من 746 مليار دولار إلى 672 مليار دولار خلال أقلّ من 9 أشهر، وفق مؤسسة النقد المركزية السعودية.

«دُفعة»

أخبار الإصلاحات التعليمية.. فارغة!

«غلق مراكز الدروس الخصوصية، 1000 جنيه مصري رسوم إعادة القيد للطالب المفصول من المدرسة بسبب الغياب، تخصيص 10 درجات للمواظبة، اعتماد نظام المحاضرات بدلًا من الحصص في العام الدراسي الجديد».. هذه بعض القرارات التي تناقلتها وسائل الإعلام عن وزير التربية والتعليم مؤخراً كإجراءات مبدئية في طريق إصلاح التعليم، الذي تُوليه الحكومة الحالية الاهتمام، حسبما تردد الصحف. القرارات جريئة بلا شك، لكن الجرأة بدت مقصودة كأحد ضرورات الإصلاح الذي لا يعرف الأيدي المرتعشة!

ثورة الطلاب

جميع القرارات تصب نحو استعادة وتفعيل دور المدرسة التي باتت «خرابة» وفقاً لما كشفته مؤخرا تظاهرات الطلاب (المتأهلين للثانوية العامة في العام الدراسي المقبل) التي انطلقت على إثر تلك القرارات. يتظاهر الطلاب ثائرين موقنين بوجاهة مطالبهم: «حقهم في الانقطاع عن المدرسة»، معتبرين أن ذهابهم إليها يمثل تهديداً لمستقبلهم. يعترضون على تخصيص10 درجات للمواظبة، وهو القرار الذي ذُيل بعبارة «لإجبار الطلاب على عدم الغياب»! لذلك نظم عدد من الطلاب تظاهرات احتشدوا فيها أمام مقر وزارة التربية والتعليم بالقاهرة، وقد رفعوا اللافتات الثورية: «قرار الوزير باطل بأمر الطلبة»، و«صوت الطلبة هو الحل والمنظومة لازم تنحل»، وغيرها من الشعارات. للوهلة الأولى قد يُظن أنها مطالب فئة الطلاب المستهترين الذين لا يحفظون للعلم وقاره وللمدرسة مكانتها، لكن بإمعان النظر يتضح أنها مطالب عامة للطلاب، وإنما كذلك لأهاليهم.

المتأهلون للثانوية العامة

هذا الجيل الذي أفزعته القرارات فهب يعارضها وهو في بداية تأهله للثانوية العامة في العام الدراسي المقبل، هو جيل عهد المدرسة منذ بداية معرفته بها مكاناً متهالكاً الى حد بعيد، متخم بالتلاميذ، يقدم خدمة تعليمية رديئة المستوى لاستقطاب التلاميذ في الدروس الخصوصية التي يتحسن فيها الحال قليلًا ولكن ليس تماماً، إذ تظل غلظة المناهج الدراسية هي التحدي الأكبر الذي لا يُهونه إلا أن يُوفق التلميذ بمعلم يُناسب هواه، ويجيب على أسئلته، ويشرح له بالطريقة التي يفهمها، ويعامله بالطريقة التي يقبلها. هذا ما اختبره الطلاب الثائرون اليوم طيلة الأحد عشر عاماً، هو عمرهم الدراسي كاملًا. الآن.. وبعد أن حجز كل منهم مكانه لدى معلمه المفضل، فجأة هكذا، يعلن النظام توبته عن خطاياه كافة، ويقد العزم على غلق مراكز الدروس الخصوصية وتغريم الطالب 1000 جنيه إن لم يغير ما اعتاده من امتناع عن مواظبة الحضور في المدرسة؟ هكذا يبدو سهلًا «إجبار» الطلاب على إعادة البرمجة وتغيير العادة. ثم ما الجديد الذي يمنح كل هذه الثقة لصناع القرار؟

غموض الإصلاحات

من بين الجديد الذي نقلته أخبار الإصلاحات التعليمية التي سيشملها العام الدراسي المقبل، «أن التدريس سيكون بنظام المحاضرات، وأن كل تلميذ سيختار المعلم الذي يفضله». بتقصي الأمور داخل المدارس، وجدنا أنها، ونحن على مشارف بدء العام الدراسي، لم يصلها أية مكاتبات رسمية من الوزارة بخصوص الأخبار المتداوَلة إعلامياً، بل وأن شحنة استفسارات انفجرت حول التفاصيل، منها: ما الفرق بين المحاضرات والحصص؟ كانت العادة منذ سنوات طويلة أن كل مادة دراسية تعرض خلال حصتين متصلتين يطلق عليهما معاً «فترة»، وهي تتخطى الساعة (حوالي ساعة وخمس عشرة دقيقة)، بينما وفق المعلن الآن فإن «المحاضرة» ستكون ساعة ونصف الساعة، فهل الإصلاح يتمثل في الربع ساعة المُضافة أم في الاسم الجديد؟ ثم كيف سيختار كل تلميذ معلمه؟ ماذا لو لم يقع الاختيار على أحد المعلمين؟ وماذا لو اختار عدد كبير من الطلاب معلماً بعينه بينما آخر اختاره عدد صغير، فهل سيعاني الأول مع فصل عالي الكثافة وينعم الثاني بفصل منخفض الكثافة؟ وهل سيلحق بذلك تسويات مالية متباينة؟ بدت الأسئلة وجيهة بمجملها، ولكن السؤال الأخطر يتعلق بمن يضع القرارات. هل يضع يده على كل هذه التفاصيل، أم أن القرارات صدرت من أبراج عاجية لا تلمس الواقع؟

مراكز الشباب / مراكز الدروس

استكمالًا لقرارات الإصلاح، جاء الخبر بتضامن أربع وزرات في الحكومة لمواجهة الدروس الخصوصية، منها وزارة التنمية المحلية التي ستقوم بحصر عدد مراكز الدروس الخصوصية وأماكنها تمهيداً لغلقها بالقوة، ووزارة التربية والتعليم من خلال عدد من الإجـراءات مثل فتح فصول التقوية وإطـلاق قناة تعليمية، ووزارة الشباب والرياضة عن طريق إتاحة مراكز الشباب التابعة لها للمعلمين لتفعيل حصص التقوية! خلاصة ذلك أن حصص التقوية هي الحل أو هي أحد الحلول المطروحة، وهي بديل الدروس الخصوصية، أو الاسـم الجديد لها.. ومراكز الشباب هي البديل لمراكز الدروس الخصوصية. إذاً، لن تنتهي الدروس ولن نكتفي بالمدرسة، فما الجديد؟ إن كان «تقنين» الدروس الخصوصية هو ما يُفهم من ذلك، فهو يبدو خطوة في الطريق الصحيح كحل مؤقت، لمنع وقوع الأهالي فريسة بين أيـدي المعلمين من دون رقابة. لكن عدم إجحاف المعلم حقه وفق هذا التقنين هو شرط نجاح الخطوة وضمان عدم الالتفاف عليها، فإن لم تُحقق «حصص التقوية» للمعلم ربحه المعتاد أو ما يقاربه، فإنه سيعود حتماً للمناورة من الخلف. الجدير بالملاحظة أن هذه المستجدات لم تفزع إلا الطلاب، على الرغم من أنه يفترض أنهم المستفيد الأول من إي إصلاحات في العملية التعليمية. ولكن ماذا عن المعلمين؟

من المستهدف؟

يبدو أن عدم وضوح الفئة المستهدَفة من الإصلاح هو أكثر ما يعيب حزمة القرارات الجديدة. ولعله من المهم اعتناء المسؤولين بالرد المُفصَّل، بحيث يتسنى الاستعداد الآمـن للعام الدراسي الجديد في ضوء الخَطط المستجدة، على مستوى المدارس كما على مستوى الطلاب والأهالي. فكلمة «الطلاب» تشتمل على مراحل وفئات متباينة بين الابتدائي والإعدادي والثانوي، بنوعيه العام والفني، وربما يكون فتح صفحة جديدة مع الدفعات المستجدة من التلاميذ في المراحل المبكرة أكثر جدوى من الإصرار على ضبط طلاب الثانوية العامة في عامهم الأخير بالمدرسة، وذلك تفادياً لتبديد السعي وإهدار الطاقة.

بالنهاية فإن الجرأة ربما تكون مطلوبة ومحمودة فعلًا في طريق الإصلاح، ولكنها لا بد أن تكون الخطوة الأخيرة بعد الدراسة المتأنية الكاشفة لأدق التفاصيل. أما الجرأة في اتخاذ قـرارات من دون الإلمام الكافي بتبعاتها على كل المستويات، وعلى كل المستهدَفين منها، فهي لعب بمصائر الأفـراد، وتسويغ لقبول الفشل مجدداً، وهو الذي بدوره يُحبط إمكانية الإصلاح في النفوس ويجعله مستحيلًا.

بسمة فؤاد

باحثة من مصر

«مدرسة بنات»

الدروس الخصوصية بأوامر حكومية

«العام الدراسي الجديد الذي سيبدأ نهاية سبتمبر (أيلول) المقبل سيكون بلا دروس خصوصية. أعدكم بذلك. وسـوف نحارب مراكز الدروس الخصوصية الشهيرة باسم (السناتر) وسنمنح الضبطية القضائية للمسؤولين لمواجهة الـدروس الخصوصية والقضاء عليها». هكذا صرّح المهندس محلب رئيس الوزراء المصري لعدد من الصحافيين في زيارته مؤخراً لمقر وزارة التعليم، وعقب اجتماع مع مسؤولي الوزارة.. ولكنه غادر الاجتماع قبل إن تنهال الاسئلة. وللتوضيح، فـ «السناتر» تلك هي جمع كلمة سنتر (center)!

15 مليار جنيه

على الرغم من عدم وجـود أرقـام رسمية حول الاقتصاد الموازي للتعليم، إلا أن كثيراً من المسؤولين اشاروا إلى أن حجم ما تصرفه الأسر المصرية على الدروس الخصوصية يصل إلى 2 مليار دولار سنوياً في هذا الاقتصاد الموازي. وقد أكدت ذلك بعض الدراسات الاقتصادية في هذا الشأن. تفاقمت الظاهرة حتى أصبحت البديل الرئيسي لحصول الطالب على المعلومة، وأصبح الذهاب إلى المدرسة أثراً بعد عين، وهو ما أكده كافة اوائل البكالوريا هذا العام. بل إن بعضهم أكد أنهم لم يذهبوا إليها طوال المرحلة الثانوية لأنها أصبحت «تضييعاً للوقت»، وكانوا يذهبون إلى «السناتر» بدلًا من المدرسة، وهي الظاهرة التي دخلت حياة الأسر المصرية على استحياء في بداية الألفية الحالية وبالتزامن مع ظهور المولات التجارية الضخمة التي يطلق عليها أيضا لقب «سنتر». وأصبح السنتر التعليمي يضم مختلف التخصصات فى كل المواد الدراسية، واسماء من قبيل «الكينج في الرياضيات» و «الإمبراطور في الكيمياء» إلى آخر الألقاب. وأصبح الالتحاق بهذه السناتر يتم بالحجز المسبق، ويتجاوز حجم الطاقة الاستيعابية للقاعات المئة طالب، وهي تتضاعف قبيل مواعيد الامتحانات. وفي المقابل، تقلصت ظاهرة الدروس الخصوصية في المنازل، التي كانت قد استشرت هي الأخرى مع نهاية حقبة السبعينيات من القرن الماضي، وتزامنت مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، حتى جاءت ظاهرة «السنترز» لتقلص ظاهرة الدروس الخصوصية المنزلية وحتى مجموعات التقوية المدرسية لمصلحتها. واللافت للنظر أن قوانين التعليم منذ بداية إنشاء وزارة التعليم (ديوان المدارس) في القرن التاسع عشر لم تكن تجرِّم الدروس الخصوصية، ولكن كانت تلزم المدرِّس بالحصول على موافقة رسمية. وكانت تتمّ في غير مواعيد المدرسة. وكانت مخصصة للطالب الضعيف علمياً فقط وبناء على قرار مدرسي وتحت إشراف المدرسة. استمر الحال هكذا لأكثر من 150 عاماً، الى حين تخلّت الدولة منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن عن إعطاء المدرِّس مرتَّباً عادلًا. فهو لا يصل إلى 150 دولاراً شهرياً للاستاذ المتخرج حديثاً، وهذا إذا تمّ تعيينه فى المدارس الحكومية، أما في المدارس الخاصة فلا يصل إلى 100 دولار شهرياً، بينما لا يتجاوز 400 دولار للمدرِّس الخبير طبقاً للكادر الحكومي.

منع أم تقنين؟

في مثل هذا التوقيت من العام الماضي، عقد الرئيس السيسي أول مؤتمراته الجماهيرية وكانت مع المعلمين، وفيها أكد على حقهم في الحصول على «أمـوال» تضمن الحياة الكريمة. وفهم من ذلك أنه لن يلغي الدروس الخصوصية أو يمنعها. وكان ذلك رداً على طلب أحد الإعلاميين الحاضرين بمنع الدروس الخصوصية وتجريمها. فلماذا يطلق رئيس الوزراء هذا الشعار الآن، ونحن على أبواب عام دراسي جديد؟ والأهم من إطلاق الشعار: كيف سيطبق أو ينفذ القرار؟

د. محب الرفاعي، وزير التعليم، حاول أن يجد الحلول للتنفيذ، وقال «إن الوزارة قد وضعت خطة تفصيلية لتنفيذ تعليمات رئيس الوزراء، وهي خطة تتكوّن من خمس خطوات، أولها يتعلق بتوزيع «سي دي» مع الكتب الدراسية في أول العام عليها كل الدروس وبشرح واف. أما مَن لا يملك جهاز كمبيوتر فى المنزل، فسوفَ نفتتح في سبتمبر المقبل القناة التلفزيونية التعليمية التي سوف نخصص لها كبار المعلمين ومشاهيرهم في كل تخصص، ويستطيع الطالب من خلال جهاز التليفون التفاعل مع المعلم في القناة التليفزيونية، بالإضافة إلى إعطاء الطالب حق اختيار معلم المادة التي سيحضرها في المـدرسـة، وتطبيق نظام المحاضرة في التدريس لمدة ساعة ونصف لكل مادة، وبحد أقصى محاضرتين إلى ثلاث في اليوم الواحد، وذلك بدلًا من نظام الحصة الاجبارية ومدتها 35 دقيقة فقط لكل مادة. أما الخطوة الرابعة فتتمثل في التعاقد مع مشاهير المعلمين الذين تجذب أسماؤهم الطلاب للذهاب إليهم في السنتر الخارجي، وذلك للتعاقد على التدريس بشكل قانوني، وسوف نتيح الساحات الرياضية ومراكز الشباب لهذا الغرض، وسيكون هذا بمقابل مادي يدفعه الطالب من خلال مدرسته». وأضاف الوزير: «وبالتأكيد سوف تكون الأسعار أقل بنسبة يمكن أن تتراوح ما بين 20 إلى 30 في المئة مما يدفعه الطالب وولي أمره الآن في السنتر الخارجي».

وبعبارة أخرى، فإن الحكومة قررت أن تدخل السوق التعليمي بنفسها وتلعب دور الوسيط بين الطالب وولي أمره من جهة، وبين المعلم وسوق الدروس الخصوصية من جهة أخرى، وذلك تحقيقاً لمقولة رئيس الوزراء «أن الطالب يدفع لمن لا يستحق»، وكان يقصد «السناتر» التعليمية، وكلها تعمل جهاراً نهاراً بدون ترخيص رسمي من الـدولـة. وهـو ما أجاب عليه وزير التعليم حينما سألته عن عدد هذه «السنترز»، بأن «وزارته تجري الآن حصراً لها تمهيداً لإصدار قرار رسمي بإغلاقها، ويتوقع أن ينتهي الحصر قبيل بداية العام الدراسي الجديد في أواخـر سبتمبر المقبل، مع منح المسؤولين حق الضبطية القضائية لمنع الدروس الخصوصية»، ثم استدرك سريعاً: «الضبطية القضائية للمراكز والسنترز التعليمية وليس لاقتحام بيوت الأساتذة أو الطلاب وأولياء أمورهم».

الخصخصة

تصريحات وقـرارات المسؤولين حول إلغاء الدروس الخصوصية جعلت أستاذ الاقتصاد جلال أمين يكتب «ليت الأمر بهذه السهولة»، وأضاف «ظاهرة الدروس الخصوصية لا تتعلق فقط بنظام التعليم بل تثير قضايا اقتصادية وسياسية قديمة وحديثة، وتعكس فشلًا عاماً في السياسة الاقتصادية والاجتماعية يحتاج علاجه إلى فكر وجهد لا يمكن تحقيقهما على الفور! لأن علاج المشكلة التي تبدو ظاهرة تعليمية قد يبدأ فى ميدان آخر غير التعليم». ووصف ظاهرة الدروس الخصوصية بأنها «صورة من صور الخصخصة، أي نقل وظيفة الدولة إلى الأفراد، وترك الخدمة بل ومستواها للشطارة أو القوة الاحتكارية. فالأسر الفقيرة تضطر إلى دفع أجر المدرس والأسر الغنية لا تضطر إلى ذلك لأن باستطاعتها نقل أولادها إلى مدرسة خاصة يحصلون فيها على خدمة أفضل أو حتى إرسالهم خارج البلاد ليتعلموا». وهو يرى أن «الدولة يمكن أن تحصل عن طريق الضرائب ما يساوي ما تنفقه الأسرة المصرية على الـدروس الخصوصية، فتنفقه في بناء إعداد المدارس الكافية ويحصل المدرس على ما يستحق. وأن تحقيق الهدف المنشود من العملية التعليمية دون الدروس الخصوصية لا يحتاج أكثر مما ينفقه المصريون بالفعل على الدروس الخصوصية، وفقط نحتاج دولة قوية ورشيدة، ولن نحتاج في هذه الحالة إلى إصدار قوانين جديدة ولا تغليظ العقوبات على الدروس الخصوصية».

قبيل «ثورة يناير» بشهور قليلة، أصدر وزير التعليم في ذلك الوقت احمد زكي بدر وهو ابن أشهر وزراء الداخلية زكي بدر، قراراً بمنع توزيع الكتب الخارجية على الفور، وكانت النتيجة أن انتشرت بكثافة الكتب الخارجية، وارتفع سعرها، وأصبح تداولها سـراً مثل المخدرات..

إيمان رسلان

صحافية من مصر مختصة بالتعليم

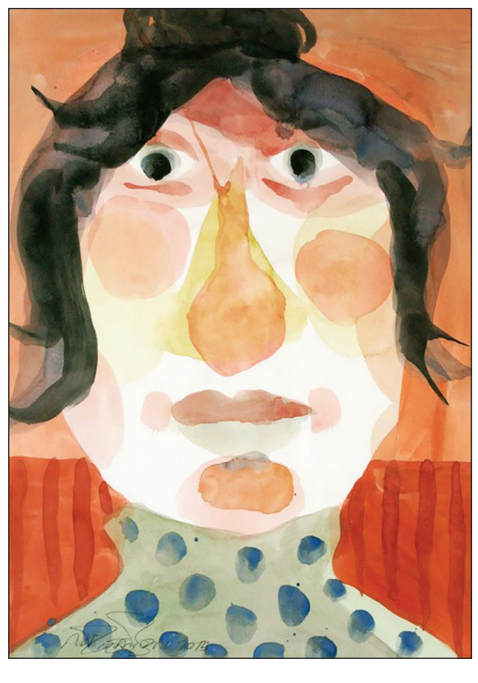

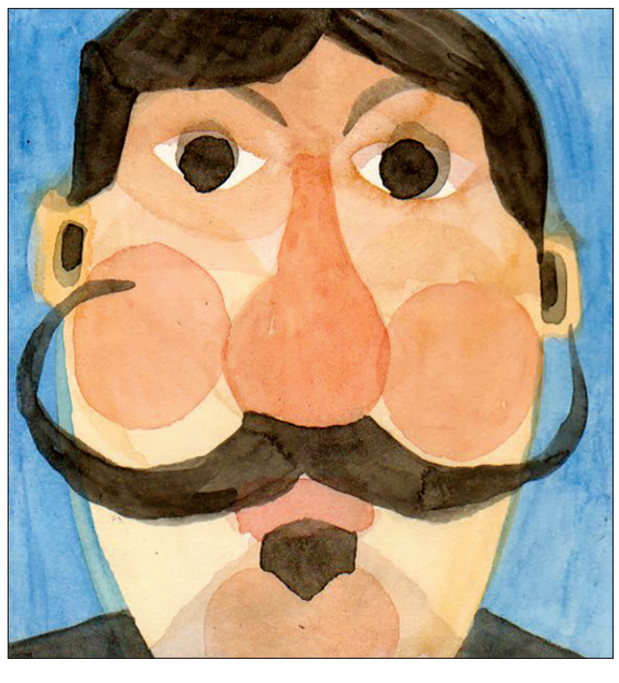

اللوحات لنذير تنبولي ـ مصر

العربي السفير

130 مليار دولار هو ما أنفقته السعودية على الزيادات التي أقرتها في رواتب الموظفين والتحسينات في الخدمات الاجتماعية التي اعتمدتها منذ انفجار الاحتجاجات في المنطقة عام 2011. علماً أنّ العوائد المالية النفطية ــ مصدر الدخل السعودي ــ انخفضت بحدة نتيجة تراجع سعر البرميل خلال عام من 104 دولارات في صيف 2014 الى حوالي 50 دولارا حاليا.

قضيـــة

العراق ينفض اليأس: قصة طويلة

في البدء كانت البصرة. شرارة حركة الاحتجاج على السلطة في العراق انطلقت من هناك، إثر ارتفاع درجات حرارة ورطوبة الجو إلى معدلات قاتلة مع غياب الكهرباء، ما دفع الشبّان إلى تظاهرات ليلية كانت بداياتها أفراداً وقفوا أمام مبنى محافظة البصرة، لكنها سرعان ما اتسعت لتضمّ مثقفي المدينة وناشطيها. ثم انضمت الى الاحتجاج مُدنٌ ومحافظات أخرى في وسط وجنوب العراق. كالعادة.. رمت الكتل السياسية اتهاماتها على بعضها في «تحريك الشارع وتأليبه» ضد الأحزاب الحاكمة من أجل كسب منافع سياسية لصالح هذا الفريق أو ذاك. الافتراض أن صوت الشارع هو صاحب سلطة، ويمكن أن يعبر عفوياً عن غضبه إزاء ما يعانيه، مغيّب. هذه المرة اختلف الأمر. خرج العراقيون ساخطين كما لم يفعلوا من قبل. ولم تحرّك الاحتجاجات جهة أيديولوجية أو نخبة ثقافية، وإنما تحرّك الشارع بعفوية بعد أن أنهكه تراكم فساد الأحزاب، وانعدام مستوى الأمن والخدمات، وتفاقم الجوع في كلّ تلك المُدن المنكوبة.

من تظاهرات بغداد ـ تصوير: علي عبّاس (EPA)

بانوراما الاحتجاج

التحقت بغداد متأخرة، بعد نحو شهر، بالتظاهرات في وسط وجنوب البلاد. جرت في 31 تموز / يوليو التظاهرة الأولى التي شهدتها العاصمة، ودعا إليها مثقفون وناشطون. قليلون هم من حضروا الى ساحة التحرير حيث مكان التظاهرات، لكن، وعلى الرغم من قلة العدد، فقد شجّع ذلك المحافظات الأخرى على التحشيد أكثر. فبغداد لكونها العاصمة، وبسبب موقعها الجغرافي، ما تزال مركزاً تتجه الأنظار إليه، ووجودها في الحراك يعني تأثيراً مباشراً على الحكومة الاتحادية وأحزاب السلطة.

التحضير لجمعة التظاهر الثانية تخلله تساؤل شبّان على مواقع التواصل الاجتماعي: «ضد من سنتظاهر؟»، وهو سؤال ملحوق بسلسلة كبيرة من التعليقات الساخرة من الأحزاب التي أعلنت تأييد التظاهرات، بل وطالب بعضها جماهيره بالنزول إلى «ساحة التحرير» وسط بغداد لإعلان موقفهم «ضدّ الفساد والمحاصصة الطائفية التي تخنق البلاد منذ سقوط النظام الديكتاتوري في نيسان / أبريل عام 2003»!

كان أسبوع عصيب بين التظاهرتين. فالأولى كانت عفوية لا أهداف لها سوى الخدمات والكهرباء، ولم تركب موجتها الأحزاب السياسيّة الحاكمة. شبّان يعانون البطالة، وآخرون أطفالهم ينوحون ليلًا في ظل حرارة تجاوزت 50 درجة، وآخرون حانقون على وضع بلادهم السيئ بشكل مستديم والذي لا يبدو أمل للتغير فيه. أما في التظاهرة الثانية، والتي كان التحشيد لها كبيراً، وتعاطف معها أغلب سكّان بغداد (وهو ما أقلق أحزاب السلطة)، فقد كان الخوف بادياً على الجميع، والسبب: سمح خمسة من المحرّضين على التظاهرات والداعين إليها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، للأحزاب بتسلق التظاهرات، حيث تمّ التفاوض على مشاركة فصيل مسلّح يمتلك نائباً في البرلمان وعدداً من المُدراء العامين، على أساس الاتفاق على الأهداف نفسها، وهي محاربة الفساد وضعف الخدمات والمحاصصة الطائفية.

سمح ذلك الاتفاق الذي لم يُستشر فيه المتظاهرون، وتمّ عقده بسريّة حتّى إعلانه، بأن يركب الجميع الموجة ويعلنون استعدادهم للنزول، فما الذي يختلف فيه فصيل أو حزب عن آخر، طالما هم جميعاً مشاركون في السلطة، وساعدوا الحكومات المتعاقبة في دفع البلاد إلى الحال المزري الذي وصلت إليه؟

إلا أن مسألتين أفشلتا تدخّل الفصائل المشاركة في الحكومة والبرلمان بالتظاهرات. تمثلت الأوّلى بالضعف الجماهيري لهذه الفصائل، إذ أنّها لطالما اعتمدت على دفع المال مقابل التظاهرات التي تقيمها وكان الوقت هنا قد خانها، فكان عدد متظاهريها محدوداً جداً، والثانية تحدّي الشبّان المنفلتين من عقال كلّ التصنيفات الحزبيّة، وإصرارهم على ملء ساحة التحرير ببغداد ورفع شعار «باسم الدين باكَونا ـ سرقونا ـ الحرامية».

مشهد جديد

تعني التظاهرات، من جملة ما تعنيه، السعي إلى استعادة المدينة التي أغلقت على السكان ومنعت تجمّعهم لأعوام طويلة. بالطبع لم تكن هذه المرة الأولى التي تتظاهر فيها المُدن العراقيّة بعد سقوط النظام الديكتاتوري، إلا أن هذه المرة تميزت بوعيٍ ملفت. الشعارات عراقيّة وأصيلة، لم تستعر من حراك «الربيع العربي» كما في عام 2011. محليّة بامتياز، تحتفظ بروح النكتة العراقيّة الخالصة، بل وببذاءتها في بعض المفاصل.

وقد برز في التظاهرات جليّاً الصراع على احتلال الحيز العام من خلال شعاري «الما يزور التحرير عمره خسارة»، و «التحرير النا وما ننطيها» (في استعادة ساخرة لجملة شهيرة قالها نوري المالكي قبيل سقوطه بأيام عن «السلطة إلنا وما ننطيها»، وراحت مثلًا). ومن خلال شعار «احنا البرلمان»، بدت الديمقراطية لهؤلاء العراقيين أكثر من صندوق انتخابي يوضّب على عجل كل 4 أعوام. بمعنى آخر، فهم يعاودون التعرّف على علاقتهم بالسلطة وعلى ذواتهم. فكوا قيد اليأس ولم تعد الكلمات التي يدبجها الساسة من على شاشات التلفاز كل يوم تعنيهم طالما أنها لا تترجم إلى أفعال. حتّى أن الراديكاليين من رجال الدين الذين كانوا يمتلكون «سلطة الخطاب» على أهل العراق، والذين وصفوا التظاهرات بأنها «تُحارب الدين»، قوبلوا بالسخرية.

وبدا علاوة على ذلك أن العراقيين يستعيدون في هذه الاحتجاجات هويّتهم الجماعية كعراقيين. لا شيء في ساحات الاحتجاج يدلّ على طائفة أو قوميّة، ويبدو الجميع متساوون، يبحثون عن الحقوق المسلوبة، والمواطَنة المفقودة في ظلّ صراع الهويّات الفرعيّة التي جذّرتها الأحزاب الحاكمة بتفرعاتها الثلاثة، الشيعية والسنية والكردية.

ويُمكن للافتات التي حُملت في ساحات التظاهر أن تختصر الآفاق المسدودة التي بلغها العراق وحجم الرفض للمحاصصة الطائفية التي لخّصت البلد بمكوّنات طائفية وإثنية، وألغت المواطنة بشكل كامل. حمل شاب بدت ملامح الحزن واضحة عليه لافتة غايّة في العاطفية، إلا أنّها تلخّص ملمحاً أساساً من الانقسام داخل المجتمع: «من سياستكم الطائفية فقدت حبيبتي.. ذنبنا أنني شيعي وهي سنيّة»، وحمل شاب آخر لافتة كتب عليها: «عذراً وطني الجريح.. فقد انتخبت اللصوص نصرة للمذهب». هذه اللافتات لم تظهر في بغداد وحدها، المدينة الأكثر اختلاطاً بين الطوائف مقارنة بالمحافظات الأخرى، بل هي امتدت إلى المُدن ذات الطابع الديني مثل النجف وكربلاء.

بالمقابل، لم ينبثق أحد أكثر الشعارات ترديداً والذي أقلق الأحزاب الدينية، «باسم الدين باكَونا ــ سرقونا ــ الحرامية» من فراغ. فالاسلام السياسي الحاكم لم يحقّق أي نجاح في أيّ مفصل، لا في إدارة الدولة، ولا في الحفاظ على الوطن. فطوال عقد ونيّف انقضت منذ 2003، ومع الاسلام السياسي السني والشيعي على السواء، ازدادت أنهار الدم تدفقاً، وصار الفساد جزءاً من منظومة الحكم، حتّى أوصل المجتمع إلى القبول بالنهب، ولكن بـ «انصاف»، حسبما يتردّد في الشارع العراقي.

مطالب.. مطالب

في جميع ساحات المدن العراقية الثماني التي تتظاهر كل يوم جمعة، يحمل كل عراقي ــ تقريباً ــ من المتظاهرين مطلباً عاماً. تكاد الحكومة تجنّ أمام المطالب الكثيرة التي تُعلن في ساحات التظاهر. لم تعد تعرف فعليّاً ما الذي عليها فعله لإرضاء الناس. لكن هذا ليس بطراً بطبيعة الحال. فعمل الحكومات طوال الأعوام الماضية ضمن إطار الأمن والخدمات كان منعدماً. ظلّت الأموال تُنهب، والأحزاب التي تُمسك بزمام السلطة تزداد فحشاً وثراء من المال العام. القوانين مركونة علىَ طاولات ورفوف البرلمان، والمشاريع تُوقّع على الورق، وأموالها تُحوَّل إلى المصارف الخارجيّة. أما على الأرض فليس سوى السراب.

تشتّت المطالب هذا لم يؤرق السياسيين وأعضاء حكومتهم فحسب، بل أرّق النخبة الثقافية أيضاً: من أين تبدأ؟

حتى اللحظة، لا قيادة للتظاهرات، وليس لها مطالب واضحة لتفاوض الحكومة عليها، وليس هناك سقف للاحتجاج. الأمور منفلتة، وهذا ما يجعل الخوف مشروعاً من تشتّت التظاهرات ووقوعها في الإعياء. فالاحتجاج يتطلب إدامة الزخم، ورفع سقف المطالب الموحدة، ومراقبة الحكومة بخصوص الاستجابة إليها أو إهمالها. وبالطبع، فكل هذا الزخم وكل هذا «التشتّت» في آن معاً لا تنظّمه إلا معارضة تقليدية أو نخبة ثقافية ثورية. الأولى منعدمة بسبب المحاصصة وتقاسم النفوذ والمناصب، ما يجعل كل الأطراف السياسية شريكة في المشهد البائس الذي يدينه الناس، ومتورطة في السوء، أما الثانيّة فهي تعاني أزمة متجذّرة بسبب أمراض ليس أقلها النرجسيّة الفرديّة المتفاقمة..

التظاهرات العراقيّة القائمة الآن لا تُطالب بإسقاط النظام، بل أنها تدعم جملة الإصلاحات التي أعلنها رئيس الحكومة، وإن كانت فعلياً تتجاوزها. هي تظاهرات تطالب بالخدمات، إلا أنّها من جانب آخر سياسية بامتياز، تنادي بمحاكمة الفاسدين، وتصيب هنا رؤوساً كبيرة في السلطة وفي الأحزاب السياسية الحاكمة. والأهم من هذا وذاك، أنها بشعارها «باسم الدين الخ..» تُحبط الاستقطاب المذهبي الذي تعيشت عليه السلطة ــ أو النظام القائم بغضّ النظر عن شخوصه ورموزه ــ في إدارتها للمجتمع، ونظّمت وفقه عداواته واقتتاله الداخلي، سواء كان هذا الاقتتال حربياً أو كان «بارداً».

صحيح أن الغضب العام أجبر الحكومة والبرلمان على إعلان ورقتي أصلاح متخمتين بالبنود، لكن الصحيح أيضاً أنه يمكن تسويفهما بسبب اصطدامهما بالقوانين والدستور. بالمقابل لا يبدو أن الشارع العراقي الذي يغلي انطلت عليه هذه اللعبة، وهو الآن يُحضّر لجمعة بعد أخرى. وفي المحصلة، ولو لم تحقّق هذه التظاهرات كلّ مطالبها، ولو قُمعت أو استغلت أو حُرفت، فإنها قضت على الإحساس باليأس والعجز اللذين سيطرا على العراقيين، ما حدّ من قدرتهم على الضغط وتغيير أحوالهم بأيديهم. كما أنها في الآن ذاته، صفعت الساسة وأظهرت لهم حدود خطاباتهم الشاحنة، على تنوعها وغرْفها من كل معين (ديني، مذهبي، قبلي، جهوي، اثني، تناحري الخ..)، طالما أحوال المجتمع تسوء بهذا الشكل المريع وتتدهور إلى الدرك الأسفل، وطالما الفساد سيد الموقف.

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

الفاو، من «باب السلامة» إلى «ماء الصبر»

مضى على اقتلاع مصطفى أو أبو سجاد كما يحب أن يكنى، من على ظهر اللنكَة (القارب) سنين طوال، لكن طعم الملح ورذاذ الموج لم يغادر شفتيه بعد. وعلى الرغم من أنه انتمى زوراً إلى مدرسة الحياة على اليابسة منذ زمن، لكن الحنين إلى القراءة في صفحات الماء ما زال يلازمه. الأفق الذي كان يوماً مفتوحاً على السفر والـرزق، انحسر خلف زجاج سيارة الأجرة، وأمام زبون عابر أو آخر غارق في همومه.

استبدل أبـو سجاد اللنكَة (السفينة) بالسايبة (سيارة الأجرة Saipa وهي من صنع إيراني، والاكثر شيوعا في هذا الاستخدام لانخفاض سعرها)، لكنه لم يعتد حتى الآن على الجلوس خلف مقودها، كما لم يتقن الجدل على سعر «الكروة» (الإيجار). تُجاوره بضع دقائق فتدرك أنه غريب عن هذا المشهد المدني والزحام و «الهوسة» (الضجيج). يكفي أن تتأمل يديه الواهنتين اللتين تشبهان مجذافين «ساعة السحر»، وعينيه اللتين «كأنما تنبض في غوريهما النجوم»، والأخاديد التي حفرتها شمس بحر الخليج من أعلى الجبين حتى استدارة العنق، لتدرك أنك أمام سندباد بحري، انتزع عنوة من حكايا «ألف ليلة وليلة».

يستقل السايبة بعد أن يشمر دشداشته إلى ما فوق ركبتيه، ويثبّت نظارتيه المرتخيتين فوق أرنبة أنفه. عبثا حاول أن يتكيف وضيق مساحة المقعد وشبكة «الدرابين» (الأزقة) البصراوية المعقدة وأسماء الطرق والساحات، لكنه يخفق كما في كل مرة. لا تشابه بين حياة البحر وحياة البر. الماء يفرض عليك أن تتخفف من وزنك وهمومك، البحر هو الذي يحملك ويسافر بك، اليابسة تجبرك أن تستعير أثقالا فوق أثقالك لتثبت قدميك فوقها. هنا يجرفك الموج فيسلبك طمأنينتك، هناك تسلم نفسك له فيحملك إلى شاطئ الأمان.

كان مصطفى طفلا لما يبلغ الحلم بعد لما حلم بالبحر. في ليالي السمر العامرة في بيته الأبوي في الفاو، كان ينسل من فراشه، ويقف خلف باب الديوان بحذر، يسترق السمع إلى الأحاديث التي كان يرويها الصيادون، عن «الغزْل» (الشباك) العملاق الذي ينزل إلى أعماق البحر ولا يصعد منها إلا وهو محمل بالأسماك والمحار واللؤلؤ. وحين يصل الحديث بهم إلى المعارك الضارية التي يخوضونها مع أسماك «الكوسج» (القرش) التي كانت تلاحق قواربهم إلى أعلى الشط، كان يلملم أحلامه على عجل، ويلوذ بحضن أمه.

يوم دفعه والده باتجاه اللنكَة في أول رحلة بحرية، قال له: «لتكون صيادا عليك أن تتقن ثلاثة أمور: حسْن استعمال عدة الصيد، حفْظ أنواع الأسماك وأسمائها، وأن يكون لك أغنية خاصة بقاربك، أغنيتك هويتك، بها تدخل إلى عالم الصيادين وبها يدخلك البحر إلى عالمه». ومنذ ذلك اليوم، عقد صداقة مع الغزل والبلد (عدة الصيد الكاملة) يحملها في أيام موسم الصيد الوفير وأيـام القلة، إلى «المسفّن» (مرسى القوارب) ويقلع من هناك باتجاه الرزق الحلال، وهو يغني «أوه يا مال.. أوه من غدر الأيام والدهر، مجروح وجرحي ذبحني يا بحر».

اللنكَة المتهادية فوق الماء على عتبة الخليج صارت وطنه، أودعته أسرار قراءة النجوم، واتجاه الريح، وأماكن رعي الأسماك، فأصبح «نوخذة» (قبطان) عن جدارة. يغيب ليلة بعد ليلة ويعود إلى نقطة تجمّع الصيادين على جرف شط الفاو، حيث يبيع الأسماك حاملا أنواع البياح، والزبيدي والشانك والصبور وبنت النوخذة والثويبي والمزلك والطعطوع ولسان الثور ومشط القاوية والروبيان.

أجمل ما علق في ذاكرته من أيام الصيد، طقس الموادعة، حيث يبدأ العزف على آلة الخشبة، يرافقه غناء النساء وبكاء الأطفال مودِّعين، ثم يتزود البحارة بالتمر والبصل و «الطماطة» (البندورة)، ويبحرون. وفوق مسالك المياه يلتقون سفنا عائدة، فيقدم لهم بحارتها سمكا طازجا كعرف متبع، فالصيد وفير وخير البحر للجميع.

أما اليوم وبعد نهارات العمل المملة على متن آلة حديدية صماء، يحيل أبو سجّاد جسده المتعب إلى الراحة، يجلس ساكناً على كرسيه على كورنيش شط العرب، و «يكرز الحب» (يقضم البزر) بخفة مثل فأر مستعجل، ويستسلم لمشهد رحيل القرص الأحمر نحو آفاق أخرى، وانعكاس ضوئه على المياه. هنا تلتقي أربعة أنهار عملاقة: دجلة، الفرات، كارون، والكرخة.. بعد طول رقص وتجاذب على ضفاف الممالك والمدن والحضارات، وكثير من الروايات والأحلام والأشعار.

يقبض على سيجارته بين السبابة والوسطى وينفث دخانها بحسرة: كنا صيادين، كنا ملوكا على عرش هذه الأمواج، حولتنا الحروب والضغائن إلى فرائس، أو طعوم لخفر السواحل والـزوارق العسكرية التي تهجم علينا من الشمال والجنوب، كأنه لا يكفينا هجوم الملوحة والجفاف.

الفاو كان رئة العراق، وكنزه الخصب وبوابته المفتوحة على الدنيا والحضارات. لم يميز بين عربي وعربي، ولا بين عربي وأعجمي ولا عربي وأجنبي. كانوا يلتقون هناك، شعوبا وقبائل يتعارفون ويتكارمون. أصبح اليوم خاصرته المثقوبة. أما الفاو التي سماها سنحاريب «باب السلامة» ثم عاد العرب فسموها «ماء الصبر»، فتختصر حكاية العراق كله.

عاصم ترحيني

كاتب لبناني مقيم في البصرة ـ العراق

الزاوية الحمراء
كتب نائل وريشة مخلوف

قانون الإرهاب الجديد

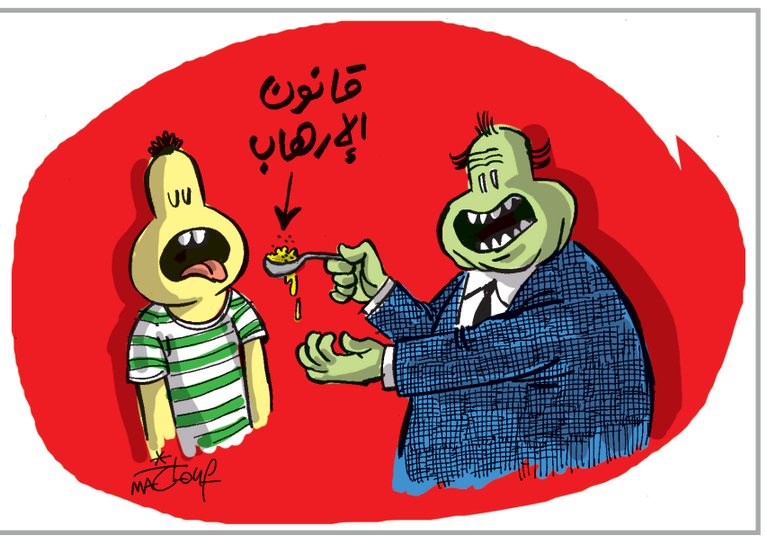

الرقيب للصحافي: شوف يا ابني، لا تقل لي فلان قال وعلان قال. ليس لك مصدر للأخبار إلا أنا. انظر إليّ جيداً. وعندما أخبرك بما أرى فعليك أن تعرف أن هذه هي الحقيقة. يا ابني انظر إليّ أكثر قليلًا. وعندما أقول لك إننا قبضنا على عدد كذا من الإرهابيين فعليك أن تكتب أننا قبضنا على عدد كذا من الإرهابيين. وعندما أقول مات من عندنا كذا من الجنود، فهؤلاء هم من ماتوا، ولا يوجد آخرون، ولو كان لك صاحب مات هناك فعليك أن تقتنع أنه لم يمت هناك ما لم نخبرك نحن مسبقاً. تسألني لماذا؟ لأنك ستدفع غرامة نصف مليون جنيه لو نشرت أن صاحبك مات ونحن نقول إنه لم يمت. هذا جد يا ابني وليس مزاحاً. لا يا حبيبي، انظر إليّ أكثر، أيوه، ثبت عينك هكذا، لا تدع عينك تنزل من عليّ. آه، ووحياتك أيضاً، انس موضوع المنافسة مع الجرائد والمحطات العربية. ماذا سيفيدك لو نشرت سبقاً صحافياً ودفعت نصف مليون غرامة؟ أنت عندك أطفال ووراءك بيت وتحتاج المصاريف. ماذا ستفيدك المنافسة بقى أخبرني؟ يعجبني أنك تثبت نظرتك عليّ، ولكن أرجوك، بإعجاب أكثر، هذا صعب طبعاً، أعرف أنه لا يعجبك العجب، هاهاها، شباب اليومين دول. شوف، أنا لا أريد أن أكذب عليك، أنت مثل ابني وتهمني مصلحتك، أنت حقاً لا تعرف كم أحبك، المهم، لو لم تنظر إليّ أحسن قليلًا، أي بانبهار تام، بذوبان كامل، بانسحاق كامل، فسأسحقك يا ابني. سأدوس عليك مثل الحشرة الميتة، سأطردك من عملك، وأقطع عنك المرتب، وقد أفكر في قتلك وقتل أهلك والتمثيل بجثثكم عند باب زويلة. شفت لماذا يا ابني انصحك بالانسحاق أمامي؟ خوفاً عليك. أنا أعرف حماس الشباب الذي فيك، وأعرف إلى أية مصيبة قد يأخذك. تعال يا ابني، اجلس تحت جناحي، تنفس بنَفَسي، يللا، أنا سأتنفس الآن، جهز رئتيك لتسحب الهواء الذي أطرده. برافو يا حبيبي. بالضبط هكذا. أنت منذ الآن كتكوتي الصغير.

نص نائل الطوخي ورسم مخلوف

العربي السفير

متابعات

29 في المئة هي نسبة العاطلين
عن العمل من السعوديين
ممن هم بين 16 و29 سنة.
بينما ثلاثة أرباع المواطنين هم دون الثلاثين من العمر.

استقلال البحرين.. المنسي

في 14 آب / أغسطس، مرّت الذكرى الرابعة والأربعون لإعلان استقلال البحرين، وهي مناسبة لا تندرج في قائمة الأعياد الرسمية، بل لا تعتبرها الأجهزة الحكومية مناسبة وطنية تستحق الاحتفال بها. فالعيد الوطني الرسمي يقع في 16–17 كانون الأول/ ديسمبر، احتفالاً بتولي والد الملك الحالي مقاليد الحكم في سنة 1961. وبمقابل إصرار الأجهزة الحكومية على تجاهل ذكرى الاستقلال، ثمة إصرار بين نشطاء المعارضة على الاحتفال به في الأطر التي تحددها تقلبات الوضع السياسي، وحسب شدة القيود التي تفرضها قرارات الأجهزة الأمنية. هذا التباين بين الموقفين ليس وليد مماحكات سياسية بين المعارضة والعائلة الحاكمة حول حدث تاريخي أو حول عطلة إضافية، بل هو انعكاس لموقف الطرفين من مفهوم الاستقلال نفسه، وتقييمهما لتبعاته السياسية.

موقفان من الاستقلال

كانت القوى الوطنية، في مختلف أجيالها وتشكيلاتها، تعتبر اتفاقيات الحماية البريطانية استعمارا وانتهاكا لحق الشعب في تقرير مصيره. اعتبر مناضلو الحركة الوطنية في البحرين إعلان الاستقلال نصراً يمكنهم البناء عليه. نعم، لم تنهزم بريطانيا بسبب نضال الحركة الوطنية في البحرين وفي بقية مناطق الخليج والجزيرة العربية. ولكن ذلك النضال ساهم في تعجيل إقرار بريطانيا بعجزها عن القيام بدورها كضامنة لأمن منطقة الخليج.

ومن جهة أخرى، كانت العائلة الحاكمة في البحرين تعتبر اتفاقيات الحماية «معاهدات صداقة بين بلدان مستقلة وذات سيادة». وهي، مثلها في ذلك مثل بقية مشيخات الخليج العربي الخاضعة لحماية بريطانيا، رأت في ذلك الانسحاب تخليا عن تعهدات والتزامات امتدت لأكثر من قرن ونصف. ولهذا شاركت البحرين حكام تلك المشيخات في محاولاتهم لإقناع بريطانيا بالعدول عن قرارها، بل وعرضوا عليها أن يتحملوا تكاليف بقاء معسكراتها وجنودها في المنطقة. وعبّر ملك البحرين عن شعور كامن بالمرارة من ذلك «القرار الذي اتخذه البريطانيون من جانب واحد». ففي كلمة ألقاها قبل سنتين في خلال حفل استقبال أقامه في لندن، كرر سؤالاً طالما طرحه والده عليهم: «هل طلب أحدٌ منكم أن تذهبوا؟».

نصر أم ورطة

كانت الآمال كبيرة حين تم التوقيع في 14 آب /أغسطس 1971 على المذكرات اللازمة لإنهاء اتفاقيات الحماية البريطانية وإعلان استقلال البحرين؛ والوعود المعلنة وغير المعلنة كانت ترفع سقف تلك الآمال، فلم يكن إعلان الاستقلال من وجهة نظر الحركة الوطنية حدثاً عادياً، بل كان إيذاناً بتخليص البحرين من همَّيْن متلازمَيْن، تمثّل أولهما في جملة الشروط التي فرضتها تباعاً اتفاقيات «الحماية» البريطانية منذ 1814–1820، وشملت التزام شيخ البحرين بالامتناع عن عقد اتفاقيات وإقامة اتصالات مع ممثلي دول أخرى، وألا يسمح بإقامة أي وكيل أو مندوب لأية دولة في بلده إلا بموافقة الحكومة البريطانية، وألا يتنازل في أية صورة عن أي جزء من أراضيه دون إذن بريطانيا.. وقد ضمنت تلك الاتفاقيات وما تلاها استقرار حكم آل خليفة منذ 1869 في وجه التهديدات الخارجية والأخطار الداخلية، بما فيها تلك الناجمة عن التنافس بين أجنحة العائلة نفسها. أما الهمّ الثاني فتمثل في الضغوط التي فرضتها تهديدات الشاه الإيراني المتوعدة بـ «استعادة» البحرين وانتزاعها من انتمائها العربي. إذ تَطلّب التمهيد للانسحاب البريطاني معالجة إدعاءات شاه إيران ومطالبته بضم البحرين إلى الإمبراطورية الإيرانية. وشمل هذا التمهيد تفاهمات معقدة بين بريطانيا ومشايخ الخليج وإيران، أدى بعضها إلى السماح بإنزال القوات الإيرانية في جزيرة ابو موسى التابعة لمشيخة الشارقة وجزيرتَي طنب الكبرى والصغرى التابعتَيْن لمشيخة رأس الخيمة. وضمن تلك التفاهمات، اندرج إعلان الشاه الإيراني أن «حكومته ستحترم رغبات وإرادة سكان البحرين إذا كانوا لا يرغبون في الانضمام إلى إيران». تبع ذلك تشكيل الأمم المتحدة «لجنة لتقصي الحقائق حول رغبات شعب البحرين» في آذار/ مارس 1970، (لم يكن أحدٌ في وارد الاستماع إلى مناشدة المعارضة البحرينية وقتها بأن تشمل مهمات لجنة الأمم المتحدة تنظيم استفتاء شعبي حول نظام الحكم في البحرين المستقلة).

اهتمت العائلة الحاكمة بإبراز التماسك الوطني، فركَّز الإعلام الرسمي على «الاستفادة من دروس الماضي من أجل بناء المستقبل وتجاوز الانقسامات الطائفية». ولضمان المشاركة الشعبية الواسعة، قام حاكم البلاد وكبار رجال العائلة الحاكمة بزيارة مجالس الوجهاء في المدن والقرى. وسافر وفدٌ رسمي إلى مدينة النجف في العراق للحصول على دعم المراجع الشيعية فيها.

تمكنت لجنة الأمم المتحدة من إنهاء مهماتها في أقل من ثلاثة أسابيع وسط ترحيب شعبي زاده حماساً إعلان حكومة البحرين أنّ إنهاء الادعاءات الإيرانية يعني أن «البحرين ستتجه لبناء المستقبل انطلاقا من مبدأ الوطن للجميع، والمواطنين سواسية في الحقوق والواجبات». لهذا لم يكن مستغرباً أن يؤكد تقرير لجنة الأمم المتحدة على: «أن الغالبية الساحقة لشعب البحرين ترغب في أن تنال الاعتراف بذاتيتها ضمن دولة مستقلة ذات سيادة وحرّة في أن تقرر بنفسها علاقاتها مع الدول الأخرى».

على الرغم من الإجماع الوطني على الترحيب بالنتائج التي توصلت إليها لجنة الأمم المتحدة، فلا يمكن التغاضي عن حقيقة أن فهم القوى الوطنية لتلك النتائج كان يختلف تماماً عن فهم العائلة الحاكمة لها. لهذا ركز خطاب القوى الوطنية على ما بعد تأكيد الأمم المتحدة على عروبة البحرين، أي بناء الدولة المستقلة ذات السيادة، بينما توقف الخطاب الرسمي عند «التخلص من الإدعاءات الإيرانية» دون الذهاب إلى ما بعدها، أي تأسيس «وطن للجميع يكون المواطنون فيه سواسية في الحقوق والواجبات».

بناء السلطة عوضاً عن الدولة

أنهى إعلان الاستقلال واحدة من فترات الإجماع الوطني القصيرة التي شهدتها البحرين. وأسهمت أحداث السنتَين التاليَتَين على إعلان الاستقلال في إقناع العائلة الحاكمة بأنها ليست بحاجة إلى إدخال تغييرات جدية في علاقتها بسكان البلاد، وانها حسمت خياراتها، وهي ليست بحاجة إلى بناء دولة ما دامت قادرة على تحقيق استمرار سلطتها السياسية عبر الضمانات التي توفرها لها مختلف أشكال الدعم العسكري والأمني التي تحصل عليها من السعودية وبريطانيا وأميركا، علاوة على تحكّمها في موارد البلاد، بما فيها الريع النفطي والمعونات الخارجية. وعوَضاً عن بناء دولة الاستقلال، ركّزت العائلة الحاكمة في تلك الفترة على تبني عدد من الإصلاحات الإدارية التي لم يهدد إدخالها الامتيازات ألتي يتمتع بها كبار أفرادها ووسطائها. وشهدت البلاد ازدهاراً اقتصادياً بفضل الهبات المالية الكويتية والإماراتية والسعودية، مما أدى أيضاً إلى نمو القطاع الحكومي وجعله أكبر صاحب عمل في البلاد.

يشكل التجاهل الرسمي في البحرين لذكرى استقلال البلاد إعلاناً دورياً عن عدم التزام العائلة الحاكمة بالوعود التي أغدقتها على الناس عشية الاستقلال حول «بناء الوطن المشترك الذي يتساوى فيه المواطنون كافة ولا تكبله الانقسامات الطائفية». في مقابل ذلك، على المواطنين انتظار مفاجآت المكرمات الملكية التي تُغْنيهم عن المطالبة بالوطن المشترك والمساواة في الحقوق والواجبات. وآخر هذه المكرمات أصدرها عشية ذكرى الاستقلال رئيس الوزراء وعم الملك، في صورة قرار بصرف «مع رواتب هذا الشهر مبلغ 360 دينارا (حوالي ألف دولار) لكل متقاعد تقل معاشاته التقاعدية عن 700 دينار»!!

عبد الهادي خلف
أستاذ علم الاجتماع السياسي
في جامعة لوند ـ السويد، من البحرين

حلـــم..

ستّار كاووش/العراق

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ من «اخوان من أطاع الله» الى داعش.. فيلم وهّابي طويل ـ علي طراد
ـ حملات التبرع «لأعمال الخير» في مصر ـ منى سليم
ـ المفكرة القانونية (06 آب / أغسطس 2015): عن الإجهاض في المغرب
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

عراق

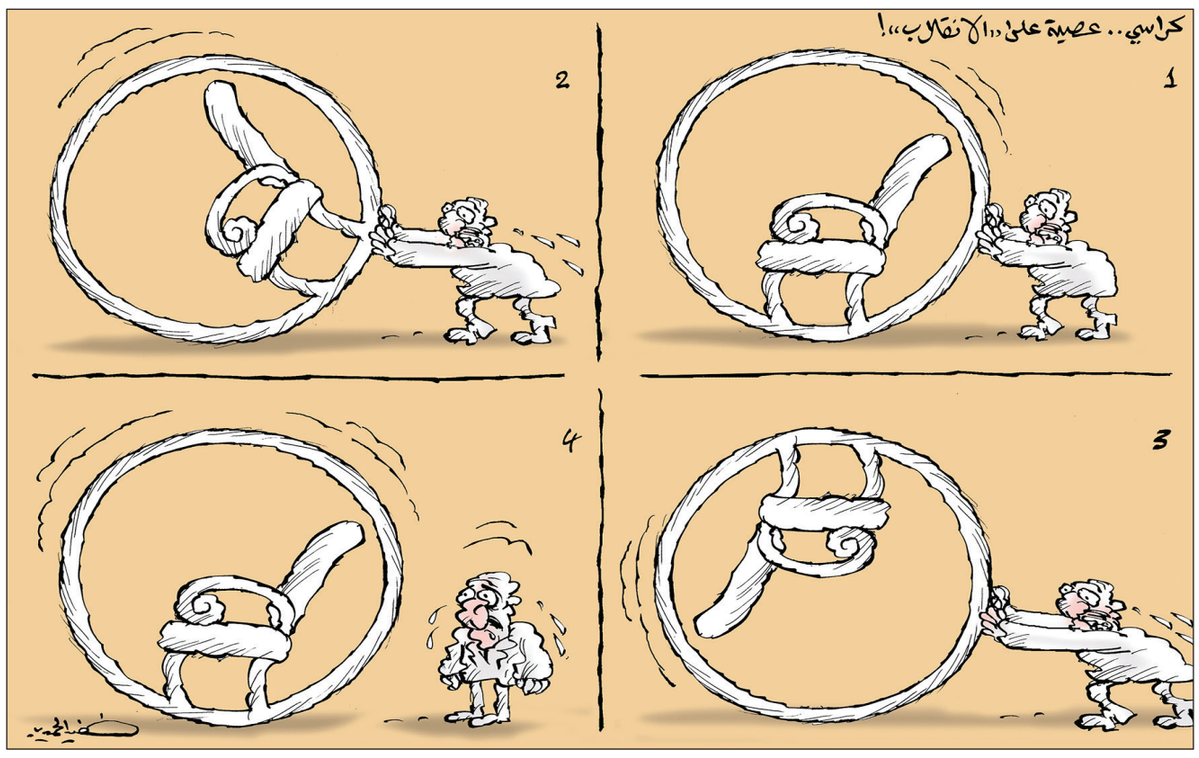

رسم: خضير الحميري – العراق (خاص «السفير العربي»)

مدونات

صراع الرايات الثلاث في عدن

في معركة إخراج الحوثيين من عدن في تموز ـ يوليو الماضي حضرت ثلاث رايات: راية الجمهورية اليمنية، وراية اليمن الجنوبي السابق، والراية السوداء للقاعدة... وكان متوقعاً أن يبدأ التنافس بين هذه الرايات على كعكة عدن عاجلاً أو آجلا. إذا كانت هناك راية غائبة عن الأحداث في عدن اليوم فهي راية «الجمهورية اليمنية» بسبب عجز الحكومة عن تحويل النصر العسكري إلى واقع سياسي مختلف، وتأخُر عودة الحكومة إلى عدن رغم تأمين اغلب مناطقها وأغلب مناطق المحافظات المجاورة. أما راية اليمن الجنوبي فقد بدأ جناحها المتطرف في تأسيس حالة «انفصال فعلي» عبر الاعتداء على أملاك المواطنين والتجّار الشماليين والدفع بخطاب الكراهية ضدّ أي تواجد شمالي في الجنوب. المشكلة الأخطر هي في حضور راية القاعدة. وما يثير القلق أكثر هو محاولة البعض تبسيط أسباب حضور الراية السوداء في عدن باعتباره مجرد محاولة لخلط الأوراق من قبل «الحوثي – صالح». لقد وسعت حروب «الجهاد المقدس» الحوثية في عدن من الحاضنة الشعبية للقاعدة في الجنوب. وإذا أخذنا في الحسبان الانتشار السلفي الكثيف في الجنوب منذ منتصف التسعينات، فان حضور القاعدة وحظوظها في عدن أخطر من اختصارها في نظرية المؤامرة. القاعدة لا تعمل على شراء الذمم ولكنها تعتمد على السيطرة على العقول...

من صفحة Hussein alwaday (فايسبوك)

مجانين وعقلاء!

منذ سنوات عدة وفي لقاء معه بإحدى الصحف العربية، تحدث الكاتب السوري زكريا تامر عن مدينته دمشق. تحدث عن التشويه البنيوي الذي لحق بهذه العاصمة الجميلة. شدتني ملاحظة قالها حول «المجانين» وهي فئة لا تنفصم عن شخصية أي مدينة.

ممّا قاله: «مجانين زمان كانوا ظرفاء.. خفيفي الظل»، «كل مجنون كانت له شخصيته الخاصة المتميزة الظريفة، بينما مجانين دمشق حالياً غلاّظ يتصفون بالسماجة والتفاهة والوساخة».

تساءلت إن كانت هذه خاصية سورية، أم أن الجنون في كل المدن تغيرت ملامحه.

تذكرت أن مدينتي بنغازي مثل غيرها من المدن، كان لها نصيب من أصحاب العقول الذين أثقلت عليهم الحياة فهربوا بعقولهم إلى عالم آخر. لعلّ أشهرهم «معابيص» الذي كان يجوب بنغازي على قدميه موزعاً البسمات والنكات والمقالب... وكان هناك الكحلاوي أو «لأجل النبي» الذي كان يهزّ شارع أبو غولة طرباً وهو يردد أغنية الكحلاوي الشهيرة. و «شركة» الذي كان يطوف شوارع المدينة بدراجته عازفا منتشياً.

وكان هناك «أمحضية» و «سايق لها» و «يرك رك» و «مصطفى وطني»...

لا يعلم أحد سرّ تسميتهم، ولا من أين أتوا أو إلى أين ذهبوا، ولكن جميع من عاصرهم يتذكرهم.

لم نكن نخاف «مجانيننا». كانوا جزءا من تشكيلة اجتماعية عجزت عن فهمهم وعن علاجهم ولكنها لم تلفظهم. رحم الله مجانين زمان، ووقانا الله وإياكم شرور «عقلاء» هذا الزمان!

من صفحة atia s. lawgali (فايسبوك)

أحوال الصحافة

لم يؤلمني شيء بقدر مقال الأستاذ محمد موسى الأخير في الشروق. همّ الرجل الشخصي تحوّل عند كثيرين إلى شهادة من أبناء المهنة بأنها انتهت. وأن كل من يعملون بها ما هم إلا قطيع يشارك في نشر الأخبار المفبركة واستغفال القارئ والمشاهد.

ساعد الصحافي المخضرم كثيرين من زملائي في بدايات عملهم. نقل لهم خبرته العريضة في الكتابة الاحترافية وإعداد التقارير وتحضير الحلقات. ردود الفعل على المقال تحوّلت بشكل سريع إلى رثاء للصحافة وإغفال لطاقات لم يمنعها كل ما ذكره المقال وغيره من المقالات عن سوء حال المهنة من المغامرة ورفض أن يكون هذا هو الفصل الأخير. لم تتحول صور وفيديو إسلام أسامة وزملائه للحظة قتل شيماء الصباغ إلى أيقونة ولحظة مؤثرة وجرافيتي في شوارع برلين فقط، لكنها أصبحت دليل إدانة في المحكمة، وضَع القاتل خلف القضبان. قد يخرج يوماً ما لكنّنا لم نقف صامتين على الأقل.

في ورشة للصحافة، تسألنا المدربة عن سجل أعمالنا، وحين يصل الدور إلى صفاء تحكي بخجل وتواضع كيف تنقّلت في اليمن وحدها بين صفوف الحوثيين وصوّرت بكاميرا صغيرة أبناء القتلى في الحروب الأولى وقد تحوّلوا إلى مقاتلين لا تقدر أكتافهم النحيلة على حمل السلاح. كانت صفاء أول من كتب عن باب المندب، وقبلها كانت تلتقي طرفي الصراع في ليبيا لتعود بقصص لم نكن لنراها لولا شجاعتها...

من صفحة ahmed khair eldeen (فايسبوك)